الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.22

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
2 February 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد بالارزو . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(ج) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية (تابع)

(د) الثقافة والتنمية (تابع)

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(د) السلع الأساسية

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza وفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58432

0458432

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥

البند ٨٧ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/59/115 و A/59/138 و A/59/155-E/2004/96 و A/59/158) (تابع)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادل** (A/59/312) (تابع)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (A/59/73 و 325) (تابع)

(ج) **منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية** (A/59/203) (تابع)

(د) **الثقافة والتنمية** (A/59/202) (تابع)

(هـ) **دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي** (A/59/301) (تابع)

١ - **السيد ساهاكوف** (أرمينيا): قال إن التحرير والاندماج في نظام التجارة العالمي كانا الدافعين الرئيسيين لسياسة التجارة الخارجية في أرمينيا. وقد تمكنت بلده بفضل الإصلاحات السوقية الواسعة النطاق من الوصول إلى مرحلة من التنمية المستقرة ومن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبالإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شكلت نصيبا كبيرا ومتزايدا من صادرات أرمينيا، قال إن حكومته قد أعلنت أن هذين القطاعين لهما الأولوية في التنمية الاقتصادية للبلد وأنه سبق تحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد.

٢ - وأضاف أن أرمينيا كانت من الأعضاء المؤسسين، بل ومن المشاركين الفعَّالين في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، كما كانت عضوا في ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا. وكان التعاون بين بلدان كمنولث الدول المستقلة خطوة هامة صوب الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأرمينيا، بوصفها من البلدان غير الساحلية علَّقت أهمية كبيرة على برنامج عمل ألماتي، الذي اعتُمد في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي عُقد عام ٢٠٠٣، والذي أكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في الوصول من البحر وإليه وحرية العبور من خلال البلدان المجاورة. وذكر أن حكومته اعتبرت هذا المؤتمر إدانة للتدابير الاقتصادية القسرية التي تمارس من جانب واحد بغرض الضغط السياسي.

٣ - وختم كلامه قائلا إنه رغم أن نُدرة الموارد الطبيعية ووجود مشاكل في الاتصالات قد أضرت بسرعة الإصلاح الاقتصادي ككل، فقد حققت أرمينيا نموا اقتصاديا كبيرا في النصف الأول من العام. وإن التوسع في الملكية الخاصة وظهور مجتمع تجاري قوي في أرمينيا أسهما على نحو إضافي في تغيير طبيعة الإدارة والتنظيم الاقتصاديين. والواقع أن القطاع الخاص، الذي يعزى إليه ٨٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، أصبح القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في أرمينيا.

٤ - **السيدة إنريانو** (السلفادور): قالت إن الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للهجرة الدولية تغيّر حياة الأمم بصفة دائمة. وأشارت إلى أن حوالي ثُلث سكان بلدها يعيش حاليا في الخارج، قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة بصون وتوثيق روابطها بالمجتمعات السلفادورية في الخارج، وتحاول المزج بين وجهات نظر تلك المجتمعات والتوقعات المحلية. وإن إسهامات المهاجرين تستحق أن يوليها الاجتماع الدولي اهتماما خاصا: فتحويلاتهم المالية تشكِّل عنصرا رئيسيا في تعبئة الموارد اللازمة للقضاء على الفقر. وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها بإسهامات السلفادوريين الذين يعيشون في الخارج في المجتمع والاقتصاد السلفادوريين، وعن أن حكومة بلدها ترى أن بلدانا أخرى يمكن أن تنتفع

من تلك التجربة عن طريق اتخاذ تدابير ترمي إلى إدارة التحويلات المالية على نحو أفضل، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد واستحداث الأدوات الموجهة صوب الاستثمار أكثر من الاستهلاك. وأنه من المهم بالنسبة لبلدان المنشأ أن تحمي التحويلات المالية وأن تنشئ آليات تستهدف تخفيض تكلفة إرسال تلك التحويلات بغية زيادة أثر هذه الأرصدة إلى أقصى حد وتحسين نوعية حياة شعوب تلك البلدان.

٥ - وأوضحت أنه رغم أن التحويلات المالية تشكِّل إسهاما إيجابيا في اقتصادات دول منشأ المهاجرين، فإنه لا يمكن اعتبار هذه التحويلات شكلا مستداما لتوفير العُملة الأجنبية نظرا للعوامل الكثيرة التي تتعدى سيطرة المهاجرين. وأكدت أنه في هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر على نحو جاد في آثار الهجرة بكل صورها، وينبغي تنظيم وضع المهاجرين مع احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، على أن نضمن ألا يستغلهم أرباب عملهم. وختمت قولها بأن الهجرة تشكِّل إحدى الدعائم الأساسية لسياسة السلفادور الخارجية، وأنه جرى إنشاء إدارة برئاسة نائب وزير لكي تتناول حقوق المهاجرين. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية المزمع عقده عام ٢٠٠٦ وحثت المجتمع الدولي على المشاركة في هذا الحدث بعقل متفتح.

٦ - **السيد باجا** (الفلبين): قال إنه من شأن وجود صورة أوضح للهجرة الدولية أن يزود الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بمختلف السياسات الواجب اتباعها لتناول تلك الهجرة على نحو أكثر فعالية. ولذلك رحب بعرض بيرو استضافة مؤتمر خاص للهجرة عام ٢٠٠٥. وأكد أن الهجرة، شأنها شأن العولمة، يجب أن تُدار بدقة نظرا للآثار التي تتركها على جوانب كثيرة من الأنشطة البشرية، بما فيها الفقر والصراعات ومسائل الهجرة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وحتى الأمن. وأضاف أن التحويلات المالية، وهي متفرعة من الهجرة، ساعدت على تمتع اقتصادات نامية، مثل اقتصاد بلده، بالاكتفاء الذاتي. كما أنه كان لهذه التحويلات أهميتها في تحقيق عوائد التنمية عن طريق إيجاد وظائف من خلال المشاريع التجارية الصغيرة الحجم وعن طريق توفير التعليم ومستوى أفضل من الرعاية الصحية والتغذية. وإن التحويلات المالية إلى معظم الأمم النامية، التي تبلغ الآن ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية، تساعد على تخفيف حدة الفقر وتحسين النوعية العامة للحياة في بلدان المنشأ.

٧ - ومضى يقول إن المهاجرين يضطلعون أيضا بدور هام في التنمية المستدامة للبلدان المتقدمة النمو. وضرب مثالا على ذلك بإسهام الموجات الأولى من الهجرة في التنمية الاقتصادية لكثير من الدول المتقدمة وفي مساعدة تلك الدول على تشكيل سماتها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأضاف أن المهاجرين كثيرا ما أسهموا في بلدان المقصد بمعرفتهم وخبرتهم في مجالات تتراوح بين التعليم والإعمار، مما عزز نوعية الحياة في تلك البلدان التي استضافتهم. وفي نفس الوقت، تعرَّض المهاجرون لأخطار كثيرة تشمل العنصرية وكراهية الأجانب والإيذاء والمعاملة الجائرة. وإن حكومة بلده التي التزمت دائما بحماية مواطنيها المقيمين بالخارج والبالغ عددهم ٨ مليون نسمة، ترغب في الدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتنسيق وللتعاون الوثيق مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية المعنية لكي تضمن تعزيز وحماية الكرامة البشرية للعمال المهاجرين.

٨ - وختم كلامه قائلا إنه بينما يرحب وفد بلده بتقريري الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل وعن الهجرة الدولية والتنمية، يعتقد الوفد أن هذين التقريرين لم يكونا مكتملين على النحو الكافي. فمثلا، كان يمكن تكرار عملية مانيلا في مختلف المناطق الأخرى بغية تحقيق منظور عالمي أفضل، ومن ناحية أخرى، كان يمكن إثراء

مبادرة برن عن طريق التعرف على الآليات الواجب استخدامها للبدء في التعاون بين البلدان. وأيَّد أنشطة الهيئات المستقلة، مثل اللجنة العالمية للهجرة الدولية ووافق على أن تعقد الأمم المتحدة اجتماعات تنسيق منتظمة بشأن الهجرة بالتعاون مع الوكالات والصناديق والمنظمات الأخرى ذات الصلة بغية مساعدة الحكومات على إدارة الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأيَّد ملاحظات الأمين العام بأن الأمم المتحدة ستنتفع من توثيق الروابط مع العمليات الاستشارية الإقليمية فيما يتعلق بتحديد المسائل التي يحسن معالجتها على الصعيد العالمي. وإن التنسيق الأكبر مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية من الأمور الحيوية بالنسبة لتكوين الشراكات الملائمة على الصعيد العالمي. وإنه سيكون من شأن هذه الشراكات أن تعالج بفعالية الجوانب ذات الأبعاد المتعددة للعولمة.

٩ - **السيدة ليما دا فيغا** (الرأس الأخضر): أشارت إلى أن أكثر من نصف سكان بلدها يعيشون بالخارج. ورحبت بمبادرة الأمين العام بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية، كما رحبت بإجراء حوار رفيع المستوى عام ٢٠٠٦ حول الهجرة الدولية والتنمية. وأكدت أن الهجرة قوة دافعة رئيسية وراء تحقيق التنمية في الرأس الأخضر. وأضافت أن حكومة بلدها اتخذت تدابير مؤسسية وتشريعية معينة في صالح المغتربين من مواطني الرأس الأخضر وشكلت وزارة للمجتمعات المحلية عالجت مسألة الهجرة بشكل عام، كما أنشأت معهدا لكي يتناول حقوق مواطني الرأس الأخضر المقيمين بالخارج. وأوضحت أن هناك اجتماعات عُقدت بانتظام في الرأس الأخضر للنظر في مشاكل العمال المهاجرين وطرق تحسين ظروفهم، وأن ممثلين عن مختلف المجتمعات المحلية لمواطني الرأس الأخضر في جميع أنحاء العالم شاركوا في تلك الاجتماعات. وإنه في العام القادم، سيُعقد هذا الاجتماع لأول مرة في الولايات المتحدة، حيث يقطن معظم المهاجرين من مواطني الرأس الأخضر. وإنه علاوة على ذلك، كان لمواطني الرأس الأخضر المقيمين بالخارج الحق في التصويت في الانتخابات التي تجري هناك، وقد مثَّلهم ستة من البرلمانيين، كما شاركوا في مجالس استشارية عملت عن كثب مع ممثلين دبلوماسيين وقنصليين للرأس الأخضر.

١٠ - ومضت تقول إن التحويلات المالية للمهاجرين، التي شكلت ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، كانت المصدر الرئيسي الثاني للدخل الوطني بعد المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك هيأت حكومة بلدها بيئة تشجع رعايا الرأس الأخضر على الاستثمار. فعلى سبيل المثال، جرى تقديم معدلات فائدة عالية لإيداعات المهاجرين في المصارف. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للجهود الدولية الجارية لتحسين بيانات التحويلات المالية وتخفيض تكلفة التحويل من خلال وضع أنظمة تتميز بالفعالية والكفاءة. ورحبت باختيار المنظمة الدولية للهجرة الرأس الأخضر بوصفه أحد البلدان الأفريقية التي تضطلع بدور في البرنامج الرائد للهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، الذي يستهدف، ضمن جملة أمور، إعداد قاعدة بيانات وشبكة للمغتربين من مواطني الرأس الأخضر، مما يضع مهاراتهم ومواردهم في خدمة ذلك البلد ويساعد الرأس الأخضر على إنشاء مرصد للهجرة. وأعربت عن أملها في أن ينضم شركاء بلدها إلى هذه المبادرة، حيث أن هؤلاء الشركاء هم أكبر متلقين للعاملين من الرأس الأخضر. وإذ أشارت إلى أن الرأس الأخضر بدأ مؤخرا في استقبال الأجانب، وهم أساسا من مواطني البلدان المجاورة، قالت إن نهج حكومة بلدها إزاء مسألة الهجرة يتسق والصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الموجودة حاليا التي تسمح بحرية حركة الأفراد والبضائع بين البلدان الأعضاء. واختتمت كلامها قائلة إنه يمكن للهجرة أن تشكل مكسبا لكل من بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وبالتالي، أيدت

وجهة النظر القائلة بأنه من الضروري إيجاد إطار دولي للربط بين الهجرة والتنمية الدولية. وفضلا عن ذلك، فأن الرأس الأخضر يؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة.

١١ - **السيد هولوبوف** (أوكرانيا): أشار إلى تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة A/59/301 قائلا إن وفد بلده وافق على ضرورة استمرار الدعم الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتتطلع إلى تنفيذ الإصلاحات الموجهة صوب السوق وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

١٢ - ووجَّه الانتباه إلى أن أوكرانيا كانت من البلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في التحول إلى اقتصاد السوق. ووضح أن نمو اقتصاد أوكرانيا يعزى جزئيا إلى إعادة بناء السوق وتدعيم المجال المالي الوطني، كما يعود أيضا إلى عوامل أخرى مثل تحرير الأسعار والتقليل من التدخل الإداري وتنظيم الدولة للاحتكارات وتطوير الملكية الخاصة والمشاريع التجارية الخاصة. وأضاف أن الحكومة التزمت بوجه خاص بتدعيم الأُطر السياسية والاجتماعية والقانونية الرامية إلى إكمال الإصلاحات الموجهة صوب السوق. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يشكله القضاء على آثار الكساد الاقتصادي التي تعود إلى التسعينات ما زال قائما. وإن أوكرانيا ترجو الإقلال من تعرضها للأزمات المالية لكي تتيح الموارد المالية اللازمة للتنمية.

١٣ - وأشاد بالأعمال المبذولة من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتعزيز إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ضمن النظام الاقتصادي العالمي. وقال إنه مما يستحق الثناء بصفة خاصة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في استجابتها للاحتياجات إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات التجارة والنقل والبيئة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن إرساء القواعد والمعايير. ونوه بالمشاركة المتزايدة من جانب الاتحاد الأوروبي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأعرب عن أمله في أن تزيد سياسة الجوار الأوروبية المقترحة من تيسير إدماج تلك الاقتصادات في الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه كان مما يهم أوكرانيا أن تتمكن من الوصول على نحو أكبر إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وإلى البرامج الأوروبية الجديدة للمساعدة المالية والتقنية.

١٤ - وذكر أنه من الواضح أن التجارة من الوسائل الرئيسية للتكامل الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد، حث على الاستمرار في تقديم الدعم إلى البلدان التي تجري مفاوضات للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، مثل أوكرانيا.

١٥ - ثم وجَّه نداء إلى الهيئات التي تشكل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بأن تواصل الاهتمام بتوفير المساعدة لعملية التكامل الاقتصادي. وأعرب عن اقتناع وفد بلده بضرورة اعتماد قرار تال عن إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي واعتماد الوفد في ذلك على دعم الدول الأعضاء.

١٦ - **السيدة هوافيثارانا** (سري لانكا): أشارت إلى العولمة والاعتماد المتبادل، فقالت إنه من الضروري أن ترتكز مكاسب التنمية من التجارة على تقييم واقعي لتجارب السياسات فيما يتعلق بإقامة إطار تنظيمي. وإنه عند إدماج بلدان بها مختلف القيود الهيكلية والتنظيمية وغيرها في نظام تجاري متعدد الأطراف، يكمن التحدي في كفالة التوزيع المتساوي لمكاسب التنمية مع تقليل الآثار السلبية إلى أقصى حد على البلدان النامية.

١٧ - ثم تطرقت إلى موضوع المفاوضات بشأن التجارة المتعددة الأطراف، فقالت إن سري لانكا تتشاطر مشاكل البلدان الصغيرة والمستضعفة الأخرى التي تضم عددا كبيرا من سكان الريف الذين ترتكز أرزاقهم على الزراعة.

وذكرت أن نسبة صناعة الملابس تبلغ ٥٧ في المائة من إجمالي الصادرات، كما تشكل قطاعا اقتصاديا رئيسيا. وبالتالي، كان إصلاح القطاع الزراعي لمنظمة التجارة العالمية وإنهاء نظام الحصص من المواضيع التي اهتمت بها سري لانكا اهتماما خاصا. وقالت، فيما يتعلق بآثار العولمة على الاستدامة البيئية، إنه من الضروري أن تضطلع الحكومات برسم سياسات للتنمية الاقتصادية يمكن تنفيذها دون أن تتسبب في إحداث الآثار البيئية الضارة التي كثيرا ما تصاحب النمو.

١٨ - ورحبت بالحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، وبعرض حكومة بيرو استضافة مؤتمر دولي خاص عام ٢٠٠٥ للبلدان النامية التي بها تدفقات هجرة كبيرة، كما رحبت بنتائج اللجنة العالمية للهجرة الدولية المتوقع أن تصدر في منتصف عام ٢٠٠٥. وذكرت أن التحويلات المالية إلى سري لانكا بلغت ٧,٥ في المائة من إجمالي حصيلة النقد الأجنبي عام ٢٠٠٣ وكانت لها آثار اقتصادية واجتماعية مباشرة على المجتمعات المحلية المستقبلة. وأضافت أن التزام حكومة بلدها برفاه المهاجرين وبحماية حقوقهم كان واضحا من خلال الاتفاقات الثنائية والصكوك الدولية التي عقدتها. واسترعت الانتباه إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مؤكدة زيادة عدد النساء في الهجرة الدولية، حيث تشكل العاملات المهاجرات ٥٠ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين، وإن هذه حقيقة تضفي إلحاحا على مشكلة حماية حقوق العمال المهاجرين وضرورة التصديق المبكر على هذه الاتفاقية.

١٩ - **السيد طارق عادل** (مصر): قال إن العولمة والاعتماد المتبادل يحتلان مركز الصدارة في أولويات بلده، حيث أنهما يساعدان على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

٢٠ - وأوضح أن آثار العولمة غير متوازية وأن القيود المفروضة على سياسات التنمية في البلدان النامية تعوق تحقيق أهداف تلك البلدان، مما يؤدي إلى مشكلة تتطلب إصلاح النظام الاقتصادي الدولي. ولمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها على أساس احتياجاتها التجارية والمالية والإنمائية، يتعين وضع التنمية في صلب الاهتمامات الدولية التي يجب أن تتضمن المسؤوليات الاجتماعية للشركات. وإن بلده يؤكد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل فيما يتعلق بضرورة التنسيق بين النظم المتعددة الأطراف والحكومات في مجالي التجارة والمعونة بغية تحقيق أهداف التنمية.

٢١ - وأكد أنه من الضروري أن تظل الهجرة مسألة لها الأولوية، كما كان الحال منذ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ وأن من شأن الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية المزمع إجرائه عام ٢٠٠٦ أن يهيئ فرصة أخرى للنظر في استراتيجيات وآليات معالجة الجوانب الكثيرة لهذه المسألة.

٢٢ - وختم كلامه قائلا إن بلده يرحب بتقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة تقديم المساعدات التقنية بغية السريان المبكر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٣ - **السيد لاسو غارسيا** (فنزويلا): قال إن فنزويلا قد أعربت عن قلقها بمختلف الأشكال من أن عملية العولمة قد وسعت بالفعل من الفوارق بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. وأعرب عن أسفه لعواقب السياسات الأصولية التي سلمت بخنوع لقوى السوق ولعبت دورا هاما في العولمة. وقال إن حكومة بلده ترى أن السياسات الاقتصادية للعالم

الصناعي أدت إلى شلل الاقتصادات النامية وركودها وتخلفها. وإنه لكي نعكس ذلك الاتجاه، من الضروري أن نحدث تغييرات جذرية ومنسقة في النظام الاقتصادي العالمي وفي مؤسساته بحيث تتمكن البلدان الفقيرة، ضمن جملة أمور، من التخلص من عبء ديونها الخارجية ومن تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ومن زيادة مشاركتها على مستوى صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية. واغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى الجمعية العامة بألا تصرّ على تحقيق العولمة بوصفها ظاهرة لا بد منها، بل أن تركز على التعددية بغية تحديد الواقع الاجتماعي العالمي الذي يستحق أن يولى الأولوية في الاهتمام.

٢٤ - وختم كلامه قائلا إن فنزويلا بدأت في إقامة اقتصاد حديث شامل يتصف بالإدارة الذاتية، وذلك من خلال الأخذ باستراتيجية متكاملة للتنمية المتنوعة في عدد من القطاعات. وكان الهدف هو إدماج التعليم والعلم والتكنولوجيا في العملية الاقتصادية بغية تحقيق التنمية المدعمة والمستدامة والتكامل الإقليمي. وأضاف أن حكومة بلده ترى أن الأمم المتحدة هي المنتدى العالمي الملائم لتدعيم التعاون الدولي ولتعزيز اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاستبعاد، وبالتالي ينبغي لها أيضا أن تشجع التوزيع العادل للأرباح بغية التحقيق الكامل للأهداف المتوخاة بموجب الغايات الإنمائية للألفية.

٢٥ - **السيد تشيدياوسيكو** (زمبابوي): قال إنه يتزايد اعتبار الهجرة الدولية قوة تسهم في التنمية. وإن فهم آثارها على البيئة والفقر سيمكّن البلدان من أن تواجه تحدياتها على نحو أفضل ومن أن تزيد منافعها إلى أقصى حد. وإن إسهام المهاجرين في البلدان المضيفة أو في دور التحويلات المالية أمر بالغ الأهمية. ومما يؤسف له أن المفاهيم الخاطئة والتصورات العامة السلبية ضاعفت التحديات الكبرى التي أوجدتها الهجرة الدولية. وينبغي للسياسات الحكومية لمكافحة الهجرة غير المنتظمة أن تتخذ نهجا كليا يرتكز على الفهم السليم للدور الاقتصادي الذي يضطلع به القطاع غير الرسمي والحاجة إلى العمالة غير الماهرة. أما فيما يتعلق بهجرة العاملين المهرة وحماية العمال المهاجرين وحقوق الإنسان الخاصة بهم، فقد اقترح إنه ينبغي للحكومات أن تضمن لسياساتها أن تعالج مسائل فقدان الخبرة والاعتراف الأمثل بالمؤهلات والمهارات وتنفيذ الصكوك الدولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين ومعاملتهم.

٢٦ - ورحب بالحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية مؤكدا أهمية الجهود المستمرة للهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، أثنى على أعمال اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والنهج المتعدد التخصصات إزاء برنامج سياسات الهجرة الدولية ودور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز البرامج السكانية وجمع البيانات والدراسات الموجهة صوب رسم السياسات. ويبدو أن الدروس المستفادة من النطاق الواسع لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة والتجارب التي مرَّ بها مؤخرا كثير من البلدان الصناعية تشير إلى أن تدابير الضوابط لم تمكِّن من تنظيم الهجرة. وختم كلامه قائلا إن الهجرة المنظمة والمدبرة تشكِّل بديلا سليما للهجرة غير المنتظمة، كما أن لديها القدرة على تلافي العواقب السلبية. وإنه يمكن الاستمرار في تعزيز برامج العودة الطوعية إذا جرى تخصيص قدر أكبر من الموارد للإعادة المستدامة للاندماج في البلدان الأصلية عن طريق التعاون الدولي الفعال.

٢٧ - **السيد دالوغليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الدول تتبين على نحو متزايد أنه لا يكفي بعد الآن أن تعالج الهجرة الدولية على انفراد. فمسائل تحرك العمالة في الاقتصاد المتسم بالعولمة وآثار ذلك على المجتمعات المضيفة والمجتمعات الأصلية والديناميات الديمغرافية والشواغل الأمنية المتزايدة وغيرها، كل ذلك يسهم في وجهة النظر التي تقول إنه من

الممكن أن تعالج القدرة الجماعية على ''التحكم'' في ظاهرة الهجرة بطريقة أكثر شمولا وتماسكا وفعالية، وإنه يمكن للمنظمات الدولية أن تيسر وضع برنامج يشجع على إنشاء إطار أكثر شمولا للسياسات.

٢٨ - وأضاف أنه قد جرى منذ زمن بعيد الاعتراف بالصلة بين الهجرة والتنمية المستدامة ودور المنظمة الدولية للهجرة في تسخير القدرات الإنمائية للهجرة الدولية لصالح فرادى المهاجرين والمجتمعات بما يتفق والغايات الإنمائية للألفية. وإن الهجرة قد عززت إنشاء شبكات تتخطى الحدود الوطنية وتتبادل المعلومات الثقافية والسياسية والاقتصادية الهامة عبر الحدود، كما أنها كفلت وجود صلات مستدامة بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. وعملت التحويلات المالية وحالة التشتت وتخطي الحدود الوطنية على إعادة النظر في العلاقة بين الهجرة والفقر. وشجعت المنظمة الدولية للهجرة، بل دعمت إنشاء شبكات وبرامج لأغراض التنمية في المجتمعات المحلية للمغتربين، كما أنها ستشارك في تحديد وتنظيم إسهام ممثلي منظمات الشتات في الحوار الرفيع المستوى.

٢٩ - وأوضح أنه من الضروري إيجاد تعاون دولي من أجل إقامة نظم أكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجار بالبشر وللتهريب. ورغم أن البناء الدولي لتعزيز المبادئ والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان بدا صلبا، إلا أنه ما زالت هناك حاجة إلى الدعوة وإلى التطبيق الفعلي للصكوك الموجودة.

٣٠ - وختم كلامه بالقول بأنه في الأجل الطويل، لا يمكن تخطيط وتطوير إدارة الهجرة على نحو فعال دون الاستعانة بمجالات هامة للسياسات المحاذية، وأنه ينبغي النظر في ضرورة تعزيز وحدة الهدف وتحاشي الازدواجية بين الوكالات. وفي هذا الصدد، كانت المنظمة الدولية للهجرة مسؤولة مسؤولية مشتركة عن تشكيل فريق جنيف المعني بالهجرة، الذي استهدف تشاطر المعلومات وتعزيز التفاهم وإقامة الصلات والقيادة الفعالة. وأضاف أنه يمكن للحوار الرفيع المستوى أن ينظر في سبل تحسين هذه الجهود.

٣١ - **السيد رابوتا** (الأمين العام للجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا): قال إن تقرير الأمين العام عن إدماج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي أكد بحق أهمية التكامل الإقليمي، موضحا أن التكامل الإقليمي سمح لهذه البلدان بأن تنضم بنجاح إلى الاقتصاد العالمي، كما سمح بحل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية المشتركة وبتهيئة بيئة خارجية إيجابية لهذا الغرض. وأن الجماعة التي استهدفت التعاون والتكامل الإقليمي الناجح بين بلدان رابطة الدول المستقلة كانت إحدى هذه المنظمات.

٣٢ - وأضاف أن الجماعة تتكون من خمس دول هي الاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد وقّعت الدول الأعضاء حتى الآن على ٧٣ اتفاقا وعقدا وكان معيار نجاح المنظمة زيادة إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء بنسبة ٨ في المائة وزيادة في التجارة الإقليمية بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة خلال العامين الأخيرين. وقد حظي قطاعان بالأولوية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، وهما قطاع تنسيق التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المنظمة وقطاع التوفيق بين مؤشراتها. ولتحقيق هذه الأهداف، وافقت الدول الأعضاء على تنسيق الأنشطة الرئيسية للتنمية فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، ورصد التنمية الاقتصادية في تلك الدول، والبدء في تنسيق السياسة الزراعية. أما في مجال سياسة التجارة الدولية، فقد جرى رسم سياسة لحرية التجارة، وتعمل الجماعة الآن على إقامة اتحاد للجمارك. وفي هذا الصدد، كان من المهم أن تجري الإشارة إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٦، سيكون قد جرى تحديد تعريفة جمركية مشتركة للجماعة.

٣٣ - وأوضح أنه جرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجماعة ومنظمة التجارة العالمية. وإن أعضاء الجماعة كانوا يتخذون التدابير اللازمة للتوفيق بين التشريعات فيما يتعلق بالميزانية والضرائب والنقد. فعلى سبيل المثال، وافق رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة عام ١٩٩٨ على بيان بعنوان ''عشر خطوات بسيطة صوب الشعب الواحد''. واشتملت أهم منجزات القطاع الموحد للطاقة والنقل تفاصيل آليات الاستثمار في التمويل المشترك لمشاريع القوة الكهربائية المائية في طاجيكستان وقيرغيزستان، وإقامة آليات لتدفق الطاقة الكهربائية المائية وتفاصيل الآليات المستخدمة في تنظيم توليد الكهرباء من القوة المائية في وسط آسيا.

٣٤ - وختم كلامه بالقول إن الجماعة في الوقت الحالي تتوق إلى التعاون الفعال مع الأمم المتحدة ومنظماتها المتنوعة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجالات الطاقة والنقل والزراعة وعلم البيئة والمجال الاجتماعي. وأضاف أن أحد مجالات التعاون سيكون دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك إعادة تشغيل المناطق التي تلوثت بالإشعاعات من جراء حادثة تشيرنوبيل والمناطق التي تحتوي على مخزون من نفايات معالجة اليورانيوم، وأن الدول الأعضاء في الجماعة تحتاج أيضا إلى الدعم في مجالي الزراعة والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١١/١٥ واستُؤنفت الساعة ١١/٢٢

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/59/80-E/2004/61 و Corr.1 و A/59/115 و A/59/155-E/2004/96)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/59/15 (Parts I-V)) و A/59/305 و A/59/369)

(د) **السلع الأساسية** (A/59/304)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/59/6 (Prog. 10) و A/59/6(Prog. 10)/Rev.1 و A/59/16)

٣٥ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر، بالاقتران مع البند ٨٣ (أ) من جدول الأعمال، في البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تخطيط البرامج) الذي تجد اللجنة أمامها بشأنه تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الرابعة والأربعين (A/59/16). وذكّر بأن الجمعية العامة قد قررت أنه ينبغي للجنة الثانية أن تضمّن في أعمالها استعراضا لتوصيات الإطار الاستراتيجي المقترح للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، الوارد في التقرير، وأن تحول جميع التعليقات ذات الصلة إلى اللجنة الخامسة قبل أن تنظر في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإن أجزاء تقرير لجنة البرنامج والتنسيق المتصلة بأعمال اللجنة الثانية كانت متعلقة بالبند ٨٣ (أ) والبند ١٠٩ من جدول الأعمال. وإنه وفقا لهذين البندين، تقع التوصيات التي يتضمنها تقرير لجنة البرنامج والتنسيق في الفصل الثاني، القسم جيم المعنون ''الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، البرنامج ١٠: التجارة والتنمية''.

٣٦ - **السيد متسا** (نائب رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد): قال إن موضوع الدورة الحادية عشرة للأونكتاد التي عقدت في ساو باولو، البرازيل، في حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ كان مسألة كيفية زيادة التماسك بين البيئة الاقتصادية الخارجية والجهود الوطنية، وفي ذلك السياق، كيفية قيام النظام النقدي والمالي من ناحية، والنظام التجاري من ناحية أخرى بتدعيم بعضهما البعض بدلا من تقويض كل منهما للآخر. وأضاف أن الدورة الحادية عشرة للأونكتاد نظرت في الصلة بين البُعدين الوطني والدولي للتجارة والتنمية. وإن توافق الآراء في ساو باولو شمل استراتيجيات التنمية في الاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة وبناء القدرات الإنتاجية والتنافس الدولي وتأكيد مكاسب التنمية

من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية والشراكة من أجل التنمية. وقد حددت هذه الدورة المشاكل بالنسبة لكل موضوع فرعي وصاغت الاستجابات الوطنية والدولية الواجبة له وأوضحت كيفية إسهام المؤتمر في ذلك.

٣٧ - ومضى يقول إن الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية عُقدت من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما عقد المجلس جزءا رفيع المستوى بعنوان ''متابعة للدورة الحادية عشرة للأونكتاد: تطورات جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية''. وحدد هذا الجزء ثلاثة عناصر مترابطة لجغرافية التجارة الجديدة: وهي تزايد دور البلدان النامية وأهميتها بالنسبة لدفع التجارة والنمو، والتعاون التجاري والاقتصادي بين الجنوب والجنوب، والسياق المتغير للاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب. وجرى تسليط الضوء على عدة عناصر رئيسية للسياسات التجارية بين الجنوب والجنوب، مثل ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيض مستويات حماية الحدود في الجنوب ويشمل ذلك ما يجري في ظل النظام العالمي للأفضليات التجارية، وتوفير الأفضليات التجارية لأقل البلدان نموا بصفة خاصة، والاضطلاع بالتحرير الإقليمي في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية. وجرى أيضا تأكيد ضرورة اتخاذ البلدان المتقدمة النمو للتدابير التكميلية تعزيزا للتجارة بين الجنوب والجنوب.

٣٨ - وأوضح أن المناقشة التي أجراها المجلس بشأن مسائل الاعتماد المتبادل والاقتصاد العالمي من منظور التجارة والتنمية تناولت عددا من جوانب الانتعاش العالمي الحالي التي كانت تشكل قلقا خاصا للبلدان النامية. ورغم أن الانتعاش عاد بالفائدة عليها، فما زال نمو الدخل الفردي ضعيفا جدا في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض. وأعرب عدد من الوفود عن الشك في استدامة النموذج الحالي للنمو في ضوء الاختلالات في نمو الطلب وارتفاع أسعار النفط وعدم اليقين بالنسبة لسعر الصرف. واعتبرت التحسينات في الحكم الوطني من الأمور الهامة بالنسبة لمعالجة عواقب العولمة على نحو أفضل، رغم أن وفود البلدان النامية استرعت الانتباه إلى أن المجموعة الحالية من القواعد العالمية يمكن أن تقلل الخيارات المتاحة لها لإدارة عمليات التحرير والتكامل بفعالية. وقد رحب المجلس بالاقتراحات التي قُدمت مؤخرا للمزيد من تخفيف عبء الديون بالنسبة لأفقر البلدان، وكانت هناك آمال عريضة في أن تؤدي المفاوضات حول إتمام برنامج عمل الدوحة إلى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالإنصاف مع وجود قواعد نزيهة للاتجار بالبضائع والخدمات وتوفير الوصول إلى جميع الأسواق بدون عوائق.

٣٩ - وأضاف أن المجلس أجرى الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وكان هناك تحسن ضئيل في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا كمجموعة في ٢٠٠٠-٢٠٠٢ رغم أنه لم تحقق معدل نمو الـ ٧ في المائة المطلوب للإسهام بفعالية في جهود الحد من الفقر إلا سبعة بلدان فقط من أقل البلدان نموا. ولم يكن للتوسع في التجارة أثر مفيد على الحد من الفقر إلا في عدد ضئيل من أقل البلدان نموا. وظلت معظم مستويات الفقر على ما هي عليه أو ساءت. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فسيكون هناك ٤٧١ مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ٣٣٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠. وكان هناك توافق واسع النطاق في الآراء في المجلس على الضرورة الحيوية للتجارة الدولية فيما يتعلق بالحد من الفقر في أقل البلدان نموا، إلا أن الصلات بين توسيع نطاق التجارة والحد من الفقر لم تكن بسيطة ولا تلقائية. وكان من الضروري وضع السياسات الواجبة لإدماج التجارة والتنمية ضمن الجهود العامة للحد من الفقر. وكان من الضروري أيضا إدخال تحسينات على النظام التجاري الدولي، بما في ذلك المسائل

التي كانت تخرج عن نطاق منظمة التجارة العالمية، لتخفيض القيود الدولية على التنمية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك الاعتماد على السلع الأساسية وصلته بالفقر المدقع، مما يستحق اهتماما خاصا.

٤٠ - وأضاف أن مناقشة المجلس لديون أفريقيا ارتكزت على تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ''القدرة على تحمُّل الدين: واحة أم سراب''، الذي طالب بشطب ديون أفقر البلدان قائلا إنه ينبغي لتحليل القدرة على تحمُّل الدين أن يرتكز على مجموعة من المعايير أوسع نطاقا تشمل المعايير المرتبطة بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وإن المجلس أكد أنه ينبغي لتحليل القدرة على تحمل الدين أن يتضمن مجموعة شاملة من المتغيرات تشمل العوامل الخاصة بالبلد، فضلا عن نقاط ضعفه. وجرى اقتراح ضرورة تشكيل فريق مستقل من الخبراء لكي يقيّم القدرة على تحمل الدين.

٤١ - وذكر أن المجلس أجرى استعراضا متعمقا للتطورات التي حدثت مؤخرا في جولة الدوحة، واعترف بأن زخم المفاوضات الذي استعيد في العملية العاجلة المؤدية إلى صفقات تموز/يوليه ينبغي أن تجري المحافظة عليه وتنشيطه من جديد لكي تتم المفاوضات بنجاح. وركزت المناقشات على أن معالجة مسائل التنمية التي تهم البلدان النامية من شأنها أن تتطلب من جميع الأطراف أن تبذل جهودا هادفة ومتضافرة بغية إدماج المعاملة الخاصة والتفضيلية في جميع المسائل وفي جميع المجالات التي تشملها المفاوضات، فضلا عن المسائل والشواغل المتعلقة بالتنفيذ. وأضاف أن هناك حاجة أيضا إلى المعالجة الكافية لدواعي القلق المتعلقة بتكيف البلدان النامية المتضررة من تناقص المعاملة التفضيلية. وجرت الإشارة إلى أنه من شأن إجراء الإصلاح والتحرير الحقيقيين في مجال الزراعة أن يحقق مكاسب للبلدان النامية المصدِّرة. وجرى تشجيع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية على توطيد تعاونهما بغية تقديم المساعدة إلى البلدان لاستخلاص مكاسب التنمية من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٤٢ - وتطرق إلى أن مناقشة المجلس للتقرير المعني بتقديم الأونكتاد المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ركزت على الأزمة الاقتصادية الحادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجهود المكثفة التي يبذلها الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٤٣ - ومضى يقول إن المجلس عقد جلسة استماع غير رسمية استغرقت نصف يوم للاستماع إلى وجهات نظر ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن المسائل المعروضة على المجلس. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يضفي فيها الأونكتاد الصبغة المؤسسية على جلسات الاستماع هذه.

٤٤ - وختم كلامه قائلا بأنه لما كانت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد قد صادفت اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق، ولما كان من المستحيل للجنة، لهذا السبب، أن تنظر في الإطار الاستراتيجي للأونكتاد، فقد أوصت اللجنة في تقريرها ''نتائج وتوصيات'' بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في دورتها الحالية في الإطار الاستراتيجي للبرنامج ١٠: التجارة والتنمية في ضوء توصيات الطرف العامل بشأن الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد. وقد تضمنت الوثيقة A/59/6(Prog. 10)/Rev.1 ذلك الإطار الاستراتيجي المقترح، كما نقحه المجلس ووافق عليه.

٤٥ - **السيد فورتين** (الموظف المسؤول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): عرض تقريري الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/59/305) وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/59/304) وعلق على الإطار الاستراتيجي المقترح للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية.

٤٦ - وقال إن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أكدت أن هناك منظورا استراتيجيا للتجارة وللتحديات المتعلقة بالتنمية يشير إلى ضرورة إقامة صلات وتحديد علاقات متبادلة وإيجابية بين مكاسب التنمية المتوقعة في البلدان النامية نتيجة جولة الدوحة وتعزيز القدرة على الإمداد والقدرات التنافسية لتلك البلدان، كما أعطت هذه الدورة توجيهات محددة للأونكتاد للعمل في هذا الصدد. وأسفرت الدورة أيضا عن تدعيم الاستعراضات القطاعية التي يجريها الأونكتاد للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة الدولية بغية تعزيز المشاركة المتزايدة من جانب البلدان النامية. وتركز هذه الاستعراضات على الصلات الإيجابية بين القدرة على الإمداد والقدرة التنافسية على التصدير وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وعلى التقييمات الوطنية للآثار الإنمائية للإصلاحات في قطاع الخدمات، وتفاصيل سياسات الخدمات واستراتيجياتها، ومواصلة إنشاء وتحسين معايير التنمية من أجل تقييم مدى فعالية اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي ومقدار المكاسب التي تحصل عليها منه.

٤٧ - ومضى يقول إن أحد العناصر الجديدة الهامة في مجال استراتيجيات التنمية هو التقييم الذي أصدره المؤتمر، وهو أن الاعتماد المتبادل والمتزايد بين الاقتصادات الوطنية في العالم المتسم بالعولمة وظهور الأنظمة التي تحترم القانون في علاقاتها الاقتصادية الدولية يعنيان أن نطاق السياسات المحلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يخضع الآن لأُطر النظم الدولية والالتزامات واعتبارات الأسواق العالمية.

٤٨ - وأضاف أنه فيما يتعلق بتيسير التجارة، ناقش المؤتمر التدابير المتخذة في مجال النقل الدولي نتيجة لشواغل الأمن التي ظهرت مؤخرا والتي قد يكون لها آثار على تجارة البلدان النامية. وقد طُلب من الأونكتاد، بالتشاور مع المنظمات الدولية المختصة، أن يتبع التطورات الجارية والحديثة بشأن ترتيبات الأمن، وأن يحلل آثار تلك التطورات على البلدان النامية، وأن ييسر تبادل وجهات النظر والخبرات بين الأطراف المعنية بغية المساعدة على تهيئة بيئة تيسر التجارة الدولية وتتميز بالأمن في نفس الوقت.

٤٩ - وأوضح أن اتفاق منظمة التجارة الدولية الإطاري في تموز/يوليه ٢٠٠٤ قد أعاد وضع مفاوضات الدوحة في مسارها الصحيح، وأنه ينبغي ألا يضيع هذا الزخم الإيجابي. وإن الأُطر التي اتُفق عليها ينبغي أن تصبح طرائق ملموسة ومفصلة ومحددة لإجراء المفاوضات. أما فيما يتعلق بالزراعة، فقد كان هناك التزام بتناول المبادرة القطاعية بشأن القطن على نحو ''طموح وسريع ومحدد''، وكان من المهم أن نراعي ضرورة الوفاء بهذا الالتزام بفعالية، وأن نواصل بشكل عام معالجة نواحي القلق المعينة المتعلقة بالتجارة والتنمية التي تساور البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية. وفيما يتعلق بتحرير التجارة، كان من الأهداف الهامة للبلدان النامية أن تحول دون حدوث استجابة حمائية لنمو تجارة الخدمات التي تعززها تكنولوجيا المعلومات. وتوطيد الأنظمة الليبرالية الحالية التي تنظم هذا النوع من التجارة من شأنه أن يكفل تصوير مصالح البلدان النامية في المفاوضات. أما بالنسبة لمسائل التنمية، أعاد الاتفاق الإطاري المطالبة بتدعيم أحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ومسائل التنفيذ، وحدد موعدين نهائيين (تموز/يوليه وأيار/مايو ٢٠٠٥) لإتمام الاستعراضات المتعلقة بذلك، وإصدار التوصيات واتخاذ الإجراءات.

٥٠ - وأضاف أن توافق الآراء في ساو باولو أكد من جديد أهمية تناول مسألة السلع الأساسية عن طريق التشديد على الصلة بين التجارة والتنمية، وبخاصة العلاقة بين إنتاج السلع الأساسية وتصديرها والحد من الفقر. ولم يمكن لتصدير السلع الأساسية أن يمنع الفقر في عدد من أقل البلدان

نموا. وما زالت أسعار العديد من السلع الأساسية أقل بكثير مما كانت عليه قبل عقدين، واقترن ازدهار السلع الأساسية بارتفاع في أسعار النفط. وكانت العواقب بالنسبة للتنمية الاقتصادية بصفة عامة خطيرة، وكذلك كان أثر ذلك على البشر. وقد أبرزت هذه الحالات أهمية تشغيل المشاريع المالية التعويضية على نحو أفضل وأكثر موائمة لمستخدميها. ومن الضروري أن تكون لدى المنتجين والمصدرين من البلدان النامية القدرة التنافسية وأن يكونوا قادرين على التكيف وفقا لمتطلبات السوق، ولا سيما أن أسواق السلع الأساسية تمر في الوقت الحالي بتغيرات سريعة، حيث تحل المؤسسات السلسلية المغلقة للسلع الأساسية محل تجارة الجملة أو الأسواق العينية. وكانت هناك حاجة إلى بناء القدرات لكي تغطي تكاليف التعامل وتتغلب على جوانب الضعف في المؤسسات الدولية التي تعوق التجارة في القطاعين العام والخاص، فضلا عن الزيادة الكبيرة في التمويل من أجل تقديم المساعدات التقنية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ومن الضروري أن تلتزم البلدان النامية بتهيئة الظروف المؤاتية للتجارة والاستثمار كجزء من استراتيجيات التنمية الوطنية بها، بما في ذلك دعم تحسين نوعية المنتج، وتحسين الشؤون السوقية وإلغاء اللوائح غير الضرورية والارتقاء بخدمات الخبراء الزراعيين. ولا يمكن للحكومات أو للمنظمات الحكومية الدولية بمفردها أن تعالج الكثير من هذه المسائل، مما دعا إلى البدء في تشكيل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية أثناء الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. وكان الغرض منها تعبئة جهود جميع أصحاب المصالح ممن يهمهم الأمر لاتخاذ نهج عملي يكون الغرض منه كسر حلقة الفقر التي يعاني منها الآن العديد من منتجي السلع الأساسية والبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية.

٥١ - واختتم كلامه بالقول بأنه نتيجة لما أسفرت عنه الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، كانت اتجاهات العمل الرئيسية التي تجسدت في قسم الأونكتاد المعني بالإطار الاستراتيجي المقترح لـ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هي: تعزيز الترابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية من ناحية، والواجبات والالتزامات الدولية من ناحية أخرى، بغية تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية، وتدعيم القدرات الإنتاجية في البلدان النامية بحيث يمكنها الانتفاع على نحو كامل بالفرص الناتجة عن تحرير التجارة العالمية، وتوجيه الأعمال، بما في ذلك إنشاء شراكات لأصحاب المصالح المتعددين فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، والسلع الأساسية، والاستثمار، وبناء القدرات، والتدريب، وأخيرا، تحقيق الاندماج في الأهداف والأنشطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - **الرئيس**: دعا الوفود إلى المشاركة في دورة للأسئلة والأجوبة مع المتكلمين السابقين.

٥٣ - **السيدة يول - يورغنسن** (الجماعة الأوروبية): قالت إن الدورة الحادية عشرة للأونكتاد أسفرت عن نتائج جيدة جدا وإن صفقة تموز/يوليه أعادت وضع جولة الدوحة على المسار الصحيح. وأشارت إلى أن تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية كان متفائلا نسبيا فيما يتعلق بفرص البلدان المنتجة للسلع الأساسية والمعتمدة عليها، ووجهت سؤالا هو كيف يستخدم الأونكتاد الولاية المعززة بشأن السلع الأساسية التي أعطتها له الحكومات في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. وذكرت أنه رغم أن الطلب على السلع الأساسية للبلدان النامية قد ازداد، فقد ازداد أيضا العرض في بعض القطاعات. وطالبت بمزيد من التوضيح بشأن التفاعل بين العرض والطلب والتدابير التي يعتزم اتخاذها لمعالجة هذه العلاقة.

٥٤ - **السيد فورتين** (الموظف المسؤول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إن لهجة تقرير الأمين العام كانت محقة في تفاؤلها، إلا أن كثيرا من المسائل ما زال بدون

حل. ولم يعد من الممكن بعد الآن أن نفكر في حل واحد لمسألة السلع الأساسية. فأسواق السلع الأساسية تتضمن مجموعة معقدة جدا من العلاقات المتبادلة، وكل منتج يتطلب معاملة خاصة. وفي بعض الحالات يتسبب صنع السياسات في إلحاق الضرر بالسوق، كمنح الإعانات على سبيل المثال، وفي حالات أخرى، مثل سوق البُن، تتسبب المشكلة في زيادة كبيرة في الإنتاج وفي وفرة المنتج.

٥٥ - وأوضح أن مواجهة التحديات في بعض أسواق السلع الأساسية يتطلب اتخاذ استراتيجيات وسياسات معينة. وسيعمل الأونكتاد على الاضطلاع بولايته بشأن السلع الأساسية، فسيعمل أولا عن طريق زيادة الشفافية وتشاطر المعلومات في سوق السلع الأساسية. وثانيا، سيستقي دروسا من الحالات الناجحة للتنوع في قطاع السلع الأساسية بغية تشجيع التنافس. وثالثا، سيعمل على إقامة شراكات بين أصحاب المصالح ذوي الصلة من أجل حل مشاكل السلع الأساسية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال المبادئ التي ترتكز على السوق. ونظرا لتعقيد أسواق السلع الأساسية، كان من المهم إشراك جميع أصحاب المصالح والمنتجين والموزعين والمصدِّرين وأفراد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرهم. أما فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي تشكلت إبان الدورة الحادية عشرة للأونكتاد كساحة للحوار، فقد استهدفت سلعا أساسية معينة واعتمدت على رغبات مختلف الأطراف التي شاركت في إنتاج السلع الأساسية والاتجار بها.

٥٦ - وختم كلامه قائلا إنه بالنسبة للعرض والطلب، يتضح بالموازنة بينهما أن الطلب ما زال العامل السائد في نمو سوق السلع الأساسية. ونمو الطلب الذي حثت عليه التنمية السريعة للسوق الصينية من شأنه أن يستمر في المحافظة على الزخم في أسواق السلع الأساسية الدولية. وفي بعض الأحيان كان الطلب على السلع الأساسية يخضع للذوق: فعلى سبيل المثال، إذا أصبح الصينيون ممن يشربون القهوة، ستحل مشكلة الفائض في العرض.

٥٧ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): أشار إلى الاتجاه الإيجابي في التجارة بين الجنوب والجنوب، قائلا إن مشكلتي الهياكل الأساسية غير الكافية وتبادل المعلومات بين البلدان النامية لم يجر حلهما بعد. وأضاف أنه رغم أن انخفاض أسعار السلع الأساسية الزراعية عاد بعواقب وخيمة على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فإن تلك البلدان لم يكن لها أي رأي في تحديد تلك الأسعار. وتساءل عما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لكي يتحاشى انهيار البلدان التي كانت تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية.

٥٨ - **السيد عادل** (مصر): أراد أن يعرف كيف ينوي الأونكتاد أن ينفذ مفهوم ''مجال السياسات'' الملائم الذي جرى توافق الآراء عليه في ساو باولو. وقال إن هناك تأكيدا أكبر مما يجب على التعاون بين الجنوب والجنوب. وإن التركيز على هذا التعاون يجب ألا يحول الاهتمام عن ضرورة فتح أسواق الشمال للمنتجات من الجنوب. وإنه رغم أن زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب كان اتجاها إيجابيا، فإن آفاق النمو الاقتصادي للبلدان النامية تكمن في فتح الأسواق في الشمال.

٥٩ - **السيد فورتين** (الموظف المسؤول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إنه رغم أن للتجارة بين الجنوب والجنوب إمكانيات ضخمة، فما زالت هناك عقبات متعددة. فقد كان من الأيسر دائما أن يجري تمويل التجارة في حالات التجارة بين الشمال والجنوب عنها في حالات التجارة بين الجنوب والجنوب. وإنه من الضروري إيجاد قدر أكبر من التوازن بين هذين الشكلين من التجارة. وإن العلاقات التجارية بين الجنوب والجنوب انتفعت بقدر من التنوع والوحدة، مما جعلها أكثر دينامية من الماضي. وإن

الدورة الحادية عشرة للأونكتاد سعت إلى تحليل المميزات النسبية للتجارة بين الجنوب والجنوب ودعم التعاون بين الجنوب والجنوب وتشجيع التفضيلات التجارية ومساعدة البلدان النامية على الحصول على المعلومات والتكنولوجيا التي تحتاج إليهما احتياجا شديدا. وإن المشاكل المتعلقة بسلع أساسية معينة، مثل القطن والكاكاو، تتطلب اتخاذ نهج مختلفة. وإنه من الضروري رسم السياسات التي تهيئ سوقا تعمل على نحو سليم والتي تضمن أن يعود النفع من التجارة بشكل عادل على البلدان المنتجة للسلع الأساسية. ولكن، بالإضافة إلى السياسات التجارية الطويلة الأمد، سيكون من المتطلب تقديم مساعدات مؤقتة لمنتجي السلع الأساسية كالقطن، على سبيل المثال.

٦٠ - وأضاف أن مجال السياسات المشار إليه في الفقرات التمهيدية لتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في ساو باولو كان يتعلق بصفة خاصة بتهيئة القدرة الإنتاجية اللازمة للبلدان النامية لكي تشارك مشاركة كاملة وتنافسية في التجارة العالمية ولكي تحقق المكاسب من وراء الاستثمار وتراكم رأس المال وتوفير المميزات التنافسية الدينامية. وإنه يجب أن تكون السياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف موجهة صوب السوق، وأن تضطلع الدولة بدور فعال، لا بدور تدخلي، وأن تتسق هذه السياسات مع الاتفاقات الدولية. وإنه رغم أن مجال السياسات كان من المسائل التي أثارت الخلاف في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، فإنه يمكن ربطه بمسألة تهيئة القدرات الإنتاجية وتوفير الفائض الذي يمكن تصديره. وفي هذه الحالة، يمكن اتخاذ نهج تقني ومتوازن على نحو أكبر.

٦١ - وختم كلامه بالقول بأن ''الجغرافيا الجديدة'' للعلاقات الاقتصادية الدولية لا تتعلق بالتجارة فحسب، بل بالاستثمار والتكنولوجيا والسلع الأساسية كذلك. وإن الجغرافيا الجديدة تشمل ما هو أكثر من تجارة الجنوب مع الجنوب، فحوالي نصف جميع الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية وثلث صادرات الاتحاد الأوروبي تذهب إلى البلدان النامية. وإن تحسين الوصول إلى الأسواق بغية تقوية تجارة البلدان النامية كان هدفا رئيسيا لأعمال الأونكتاد. ولكن هناك فرص كثيرة ينبغي مواصلتها للتجارة بين الجنوب والجنوب.

٦٢ - **السيد غبا** (كوت ديفوار): قال إنه بينما يجري إلى حد كبير تحديد أسعار المنتجات الزراعية عن طريق المستهلكين، فإن أسعار السلع المصنعة يحددها منتجوها، مما يجعل عملية تحديد الأسعار عملية مُبهمة. ومن الضروري توفير المزيد من الإيضاح بشأن التدابير التي قد يتخذها الأونكتاد لتحقيق الشفافية في تحديد الأسعار، وبخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية مثل البُن والكاكاو والقطن، الذي غالبا ما يجري في نيويورك وشيكاغو ولندن.

٦٣ - **السيد فورتين** (الموظف المسؤول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إنه لم يكن هناك تماثل في تحديد أسعار السلع الزراعية والمصنعة. وإن تلك الأسعار كانت ترتبط بهيكل سوق السلع الأساسية. وتكمن المشكلة في توزيع المنافع، حيث يكون انتفاع منتجي السلع الأساسية أقل ما يمكن، في حين ينتفع إلى أقصى حد الوكلاء الذين يحتلون القمة في سلسلة العرض. وكان الأونكتاد يجري تحليلا لكيفية عمل السوق، وأين تتخذ القرارات ومَنْ يتخذها. وكان يعمل على إقامة هيكل للسوق أكثر عدلا وشفافية عن طريق الحوار المفتوح.

٦٤ - **الرئيس**: اعتبر أن اللجنة قد قررت أن تعتمد الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المتضمن في الوثيقة A/59/6(Prog.10)/Rev.1.

٦٥ - تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.